اذا كان الظرف جملة نحو عند الصلة الذي تريد وثانيا انه مقدر بالفعل او بالاسم على الصلة فيقدر
بالفعل حملا للمشترك على المتفق لان الحمل عند الشك على المتيقن اولى وقوله واجيب الخ
حاصل الجواب انه قياس عند الصلة عليها قياس مع وجود الفارق ولا سلم ان الحمل على المتيقن
اولى كليا في سر سمر واجاب غير الشم بالمعارضة وذلك انه صلة [illegible] وقد
يتعين تقدير الاسم وذلك موضع لا يصلح للفعل عند اخاج الدار زيد اذ الهمزة تكرر ابانا
لان اما لا تتصل من الفعل الا باسم مفرد او جملة شرطية دون جوابه واذا التخاصية لا تليها الا افعال
على الاصح فكان اصوب انما قال اصوب لامكان تاويل عبارة الشم على معنى اذ هي اي كلمة
الظرف في سر سمر او يرجع الضمير الى الظروف المفهومة من الظرفية فيقتضي الى ازوه
اي ويقتضي ايضا ان نفس الظرف جملة لانه قال اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل فجعل
الجملة نفس الظرف والفعل شيا اخر ولا يخفى فساده ايضا لان الظرف لا يقال له جملة الا
باعتبار متعلقه وتاثر لرع ق على ان معنى مقدرة بالفعل اي متحققة ومتصورة بالفعل
ولا يخفى فساده لان الظرف عليه مفرد لا جملة فلتخصيصه بالمسند اليه البا فاضلة عما
المقصود وكان الظاهر ان يقول فلكثرت ذكره اهم ثم يفصل اسباب الاهمية على طريق
بيان تقديم المسند اليه ومن جهات التقديم اشتمال المسند اليه على ضمير يلابس المسند
نحو من الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها من الدار وتضمنه الاستفهام مع افراده لا
مطلقا ولم يذكر المص امثالا ذلك لانها مفروغ عنها من النحو وان لم يذكرها في هذا الشرح
من حيث انها مقتضى الحال وجه كذا في الاطول انه متصور الخاص مهموم من قصر الموصوف
على الصفة لا انها عدل القول بايقاع شرب الخمر من رجع الراس وثقل الاعضا اي
بخلاف خمور الدنيا فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به من بحث المساواة ردا على من زعم
ان تقديم الخبر على المبتدا انما لكثرة من اختصاص حياة للاختصاص من ان تقديم الخبر على
المبتدا النكرة من مثل من الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى
لا فيها غول معدولة بل سالبة لامكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص
تقديم ما حقه التاخير كما صرح به الشم فذلك القصر جهة الخبر من نحو من الدار رجل
التقديم ليتخصص المبتدا النكرة به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه تقديم
وقوع النكرة مبتدا بالوقوع في سياق النفي فكان حقه الخبر التاخير ولذا انما وتقديمه
الاختصاص لا يقال الغول مصدر فصح وقوعه مبتدا وان لم يقع في سياق النفي كما في
سلام عليكم وثبت انه لا يلزم تقديم ما حقه التاخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر
المدعو به على ما في اللب او المراد به التعجب ايضا على ما في حفص اللبيب فان قلت
التنويع [illegible] للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فيهذا التقرير
صح وقوعه مبتدا بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه فيما لما حقه التاخير مفيدا
للتخصيص المذكور بخلاف من الدار رجل اذ صح وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر
عليه

عليه حيث لم يعتبر فيكون التنويع للتنويع والا فلا يشعر عدم افادته الحصر ايضا قلت فلا
يلزم من عدم افادة من الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تعالى ولكم في القصاص حياة
اذ قد صرح بان التنويع في حياة للتنويع فيندفع المنظر الذي اورده في تلك المسارات فتدبره
قلت الجواب بالمنع مقصور على الاتصاف بمن خمور الجنة اي بالكون والحصول
في خمور الجنة فالمقصور عليه الظرف باعتبار متعلقه لان الحكم الثابت للظرف ثابت له
باعتبار متعلقه ولم يصرح بالمتعلق لظهوره واما حمله على الاتصاف فذكر الاتصاف لان قصر
الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف بها مصرح بالاتصاف اشارة لذلك
سم ومن عبد الحكيم قوله على الاتصاف بمن خمور الجنة اي بظرفية خمور الجنة واستوجهه
عن الوجه السابق اعني تقدير الكون والحصول في خمور الجنة فراجعه وان اعتبرت
النفي الذي هذا ان اعتبرت النفي من جانب المسند اليه وجعلته جزءا منه وان اعتبرت
الذي كتب ايضا ما قصد فتكون معدولة المحمول لجعل حرف النفي وهو لا جزءا منه
وتكون القضية موجبة لا سالبة وعلى الوجه الاول تكون القضية معدولة الموضوع
لجعل حرف النفي جزءا منه فهي ايضا موجبة وباعتبار العدول في الوجهين
يندفع ما يرد انه اذا كان تقديم المسند في الاية للحصر فيفيد نفي حصر الغول
في خمور الجنة لا نفي الغول عنها وقد اعتبر ضده الاول بانه اذا كانت لا جزءا من الموضوع
كيف فصل بالمسند بين حرف النفي والغول مع التركيب واجاب ع ق بان الظرف
يتوسع فيه اكثر من غيره فلا يضر الفصل به نا لمعنى الغول الخ فيه اشكال
لان المتبادر من الحصر في صفة نفي مقابلها فالمتبادر من حصر الغول في عدم الحصول
في خمور الجنة انه لا يتصف بحقا بل ذلك وجود الحصول منها الا ترى ان المفهوم من
قولنا انما زيد قائم نفي قعوده لا نفي قيام عمرو وكذا المتبادر من حصر عدم
الغول من الحصول فيها نفي اتصافه بعدم الحصول منها لا بالحصول في خمور الدنيا
وغير الاستاذ ان من حمل السم الحصر ايضا ايما اشارة الى دفع هذا الاشكال
نا المسند اليه مقصور الخاص على الاحتمالين وقد اعتبر حقيقي بل اضافي لانه
في مقابلة خمور الدنيا ومن سائر المشروبات حتى يلزم ان عدم الغول لا يتجاوز
الى لبن الجنة مثلا لكم دينكم ولي دين والقصر فيه ايضا اضافي لا حقيقي حتى يلزم من
كون دين مقصورا على الاتصاف بل انه لا يتجاوز الى غيري وكذا قوله لكم دينكم
مطول ونظير ما ذكره الخاص في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لا نظيره
من التقديم الى الاتصاف بقلة اشارة الى ان القصر اضافيا وان امكن الحقيقي الا ان
السياق للاضافي ومن نسخة بدل غير بدل وجهها واضح لان الاتصاف بدل غير بدل
غير ثابت من الواقع سوى ذلك الغير الذي صلى الله عليه وسلم او غيره ووجه الاول انه
الذي يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوة الى الله تعالى والجهاد سم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)